في الفترة بين الحربين العالميتين ، كان حوالي ٦٠ ـ ٦٥٪ من ايرادات الدولة تنفق على شؤون الجيش والدفاع · وكان ٢٠٪ من الايرادات العامة تنفق على الادارة · فيما كان الانفاق على الزراعة والري والتعليم والصحة وغيرها تتراوح بين ١٥ و٢٠٪ من واردات الدولة فقط · ويعلق هرشلاغ على توزيع النفقات على النحو السالف بقوله : « لم يكن اكثر من عشر انفاق الميزانية يوجه الى نشاطات بناءة في الزراعة والتعليم والصحة ، فيما يبتلع الدفاع والادارة البقية ·· » ويضيف بصدد غياب الدولة الاقتصادي البناء : « لم تبذل مطلقا أي محاولة للتصنيع او لتحديث الزراعة وتكثيفها ··» (٢٥) ·

بعد الحرب العالمية الثانية لم يحدث اي تحول في توزيع النفقات وفي وجهتها، فعلى الرغم من ان اجمالي الانفاق العام قد تضاعف عدة مرات عن فترة ما قبل الحرب ، فقد ظل الدفاع والامن يستأثران بالحصة الابرز في النفقات · ارتفع الانفاق العسكري والامني من ٦٤٥ر١٤١ جنيه لعام ١٩٣٥/٣٤ الى ٦٤٨ر٨٦٩ر١ عام ١٩٤٤/٤٣ اي بزيادة تبلغ ١٣٢٠٪ خلال عقد واحد من السنوات (انظر الجدول رقم « ٣ ») ·

اما نفقات الادارة المركزية والمالية فقد شهدت ارتفاعا من ٠٦٤ر٨٤ جنيه لعام ١٩٣٥/٣٤ الى ٢٥٢ر١٥٧ جنيه لعام ١٩٤٤/٤٣ اي مقدار ١٨٧٪ · وزاد الانفاق على البريد والتلغراف والاشغال العامة من ٤٠٤ر٥٠ جنيه الى ٢٥٩ر١١٤ في الفترة نفسها · نظرا لازدياد احتياج السلطات والقوات البريطانية لتسهيلات جديدة وبخاصة شق الطرق كطريق حيفا ـ بغداد ، وازدياد الانفاق على الانشاءات العسكرية التي كانت تمول بعض اوجهها من الموازنة العامة الاردنية ، وخاصة اثناء الحرب ·

مقابل كل هذا ، ظل تطور نفقات الزراعة والري في الفترة نفسها بالغ الضعف، من ٩٤٩ر٢٠ عام ١٩٣٥/٣٤ الى ٧٥٥ر٥٧ جنيه عام ١٩٤٤/٤٣ ، وكذلك الحال مع التعليم والصحة العامة التي كانت حصتهما لعام ١٩٣٥/٣٤ من الانفاق العام توازي ٣٣٨ر٣٦ جنيه وزادت الى ٣٥٨ر٩٤ جنيه بعد عشر سنوات (١٩٤٤/٤٣) · ان مقارنة تطور حصص هذه القطاعات الى مجموع النفقات العامة بين فترة ما قبل الحرب وما بعدها تظهر تراجعا ملموسا في حصص قطاعات الزراعة والري والتعليم والصحة خلال فترة الحرب وبعدها ·

ان توزيع النفقات العامة على النحو السالف ، حرم المواطنين من ابسط اشكال الخدمة العامة ، واثر على تطور قطاعات الانتاج الاساسية ، وعلى

---

(٢٥) هرشلاغ ، المصدر السالف الذكر ، ص ٣١٠ ·